مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 295-319

تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني للدولة

م.م انمار نوري خفيف القره غولي أ.م.د شيماء محمد جواد الجبوري
الجامعة المستنصرية – كلية التربية الأساسية -تخصص: الجغرافيا
u.atomysor.edbs@uomustansiriyah.edu.iq
anmarnoori@uomustansiriyah.edu.iq
009647716670412 009647822182532

مستخلص البحث:
انتشرت في السنوات الأخيرة جماعات مسلحة وأخرى إرهابية تحت مسميات مختلفة، لغتها السلاح والقوة، حيث تستغل هذه المجموعات حالة الصراع والحرب مثلما يحدث في العراق، سوريا وليبيا... وغيرها من الدول، وفي حال انتهاء الصراع تجد الدولة نفسها في حال تخبط كبير في التعامل مع تلك الجماعات المسلحة والميليشيات بين الدمج المدني أو العسكري، كما تجد صعوبة ثانية تكمن في إعادة تأهيل المناطق المحررة من قبضة الجماعات الإرهابية، وعليه، سنحاول في هذه البحث هذه تقديم تحليل للفواعل العنيفة من غير الدول التي تتمثل في الجماعات المسلحة، واهم تصنيفاتها ودوائر انتشارها وأثرها على قوة وسيادة الدولة، والعوامل التي تغذي هذه الفواعل وتسهم في تقويتها، والتطرق إلى أبرز الوسائل والأدوات لردعها، لا سيما في ظل تنامي النشاطات التخريبية لهذه الفواعل على الامن والاستقرار الداخلي، وتقويض الدولة القومية، والتي أثرت على الامن الإقليمي والعالمي، وقدرة هذه الجماعات على تطوير قدراتها العسكرية، وتجاوز المنظومة التقليدية الامنية لدول المنطقة؛ خصوصا بعدما شهدت المنطقة تجربة تنظيم (داعش) الارهابي.
الكلمات المفتاحية: الدولة، الفواعل الغير دولية، الفواعل العنيفة، الإرهاب، داعش، الدولة، الامن، الاستقرار

المقدمة:

أدت المشاكل التي تعانيها المنطقة إلى زيادة أعداد الدول الهشة، وتتصدر دول الشرق الأوسط والعربية قوائم الدول الفاشلة، التي تصدر سنوياً؛ وهي الدول العاجزة عن القيام بوظائف الإدارة والحكم، وفرض السيادة، والتي تعان مشكلا ت بنيوية أو خللاً في شرعية الحكم أو مشكلات أمنية وسياسية واقتصادية يصعب حلها، ونتيجة لتراجع دور الدولة وعجزها عن القيام بواجباتها، ظهرت فواعل جديدة داخل هذه الدول والتي سميت بالفواعل العنيفة من غير الدول والتي تمتلك أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية، وتحاول تحقيق أهدافها عن طريق اللجوء إلى العنف، وتشكل خطراً كبيراً على تقويض الأمن الداخلي للدولة، وتهديد الاستقرار الإقليمي. لقد تزايد ظهور هذه الفواعل موازاة مع تنامي تأثيراتها بشكل واضح تزامنا واطرادا مع ظهور الأجيال الجديدة للحرب بعد نهاية الحرب الباردة، وكان ذلك كشكل من أشكال مفرزات تفكك الدول وفشلها وتلاشي الفواصل بين العنف السياسي والعنف الإجرامي، في إطار من تميع الحدود بين ما هو حكومي وما هو غير ذلك، وبين ما هو داخلي وما هو خارجي وبين ما هو مقنّن وما هو مقنّع، وفي هذا السياق أخذت المواضيع ذات العلاقة بها "تتسلّل" ولو بشكل مقتضب إلى الدراسات الأكاديمية وحتى الأبحاث الأمنية بالنظر إلى

بالغ التأثير الذي أصبح يصدر عن هذا النمط من الفواعل، ويجدر بنا بداية الوقوف عند مفهوم هذه الفواعل وتبيّن مختلف الجماعات والتنظيمات التي تندرج ضمنها

مشكلة البحث:

ما المقصود بالفواعل العنيفة من غير الدول، وما أسباب ظهورها وانماطها وخصائصها، وكيف اثرت في قوة وسيادة الدولة، وما اهم استراتيجيات ردعها؟ .

فرضية البحث:

الفواعل العنيفة من غير الدول هي تنظيمات مسلحة عنيفة، غير تابعة لأجهزة الدولة، وتعتمد على العنف في تحقيق أهدافها التي تسعى لها، وتقف ضد الدولة وانظمتها السياسية فهي تنظيمات غير شرعية؛ لأنها قوة غير معتمدة رسمياً من قبل الدولة، تنوعت مقوماتها وأسباب ظهورها وتعددت انماطها وخصائصها وأثرت بشكل سلبي على قوة وسيادة الدولة، نتجت عنها استخدام استراتيجيات لا سيما في مواجهتها.

هدف البحث:

التعرف على مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول أنواعهم، ومقومات القوة لديهم، وأسباب ظهورهم، و دوافعهم، وأهم خصائصهم، ودورهم في تهديد الأمن والسلم الوطني للدول وانتهاك سيادتها،، وعلى الآليات الواجب اتباعها محلياً وإقليمياً ودولياً لمواجهة تمدد نشاطهم العابر للحدود التي أصبحت في مرحلة تهدد فيها أمن واستقرار ووجود الدولة الوطنية.

أهمية البحث:

شهد العقد الأخير العديد من الحروب غير المتماثلة التي كان أحد طرفيها فاعلاً ينتمي لفواعل عنيفة من غير الدول والطرف الآخر الدولة، مما زادت من حالة عدم الاستقرار في هذه الدولة التي تنشط فيها هذه الفواعل المدعومة دولياً كالعراق، وعليه تنبعث أهمية البحث من بروز دور الفواعل العنيفة من غير الدول كفاعل جديد في العلاقات الدولية، وتأثيرها في سياسات الدول في مطلع القرن العشرين التي باتت تمارس دوراً حيوياً ومؤثراً في النظام الدولي لامتلاكها أجندة خفية ومقومات قوة متكاملة، وأصبح لها دور أقوى وأكثر ترابطاً وتأثيراً وتناسقاً من دور الدولة كونها الفاعلة الرئيسة وبدأت تفرض نفسها ويتعاظم دورها على مختلف المستويات .

أولاً: تحديد مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول

ومن الضروري التطرق إلى مصطلح (الفاعل) في النظام الدولي، فبشكل عام الفاعل في النظام الدولي هو كل سلطة، أو جهازٌ، أو جماعة، أو حتى شخص قادر على أن يؤدي دورهُ في المسرح الدولي، وقد يتطلب أداء هذه الدور اتخاذ قرار ما او الاتيان بفعل، والفاعلون الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون[1] ، وتعددت الإجابات الخاصة بتشخيص الفاعلين في حقل العلاقات الدولية والوظائف التي يؤدونها، فبينما ترى بعض الرؤى والتصورات أن الدولة هي الفاعل الوحيد في هذا الحقل، ويرى آخرون أن قائمة الفاعلين طويلة جدا، وفي لحظة من لحظات التاريخ يجب أن ندرج في قائمة الفاعلين العديد من اللاعبين بدءا من المؤسسات والشعوب والجماعات انتهاء بالأفراد لاسيما في عصر (**العولمة**).[2]

أما (**الفواعل العنيفة من غير الدول**) فتعرف بأنها منظمة تشارك في أعمال عنف غير مصرح بها، ولا تمثل بشكل مباشر، أو رسمي دولة أو دولة معترف بها، ولها درجة معينة من الأهمية (عالميا، أو، أو داخل دولة أو منطقة محلية)، فهي تشارك في عمليات تعدُّ بشكل موضوعي غير مشروعة (عنيفة، أو إجرامية، أو فاسدة، أو غير مرغوب فيها، وفي كل الحالات أو الظروف، غير قانونية)، وبناء على

هذه السمات الواسعة، يشمل المصطلح حركات التمرد ذات الدوافع المختلفة، والمنظمات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعصابات الوطنية أو غير الوطنية الكبيرة، والميليشيات، وتجار المخدرات[3] . كذلك تعرف بأنها الجماعات، أو التنظيمات، التي تلجا إلى استخدام وسائل العنف المادي، والنفسي، بشكل جماعي؛ لتحقيق أهداف، وغايات معينة، وليس لها علاقة بأجهزة الدولة الرسمية، وهي ايضاً المنظمات، أو الجماعات المسلحة التي تتبنى العنف بصورة غير شرعية لتحقيق أهدافها، لجماعات والتي لا تتمتع بالشرعية والقبول، وتخل بالنظام والأمن وتحدث عدم استقرار واضطرابات سياسية وصراعات وتمردات[4] . وفي هذا الإطار تعرف مبادرة جنيف الفواعل العنيفة من غير الدول بأنهم جماعات منظمة ذات أبنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة كنوع من أنواع الوسائل لتحقيق أهدافها، ومن هذه الجماعات هي الجماعات المتمردة والجماعات التي لم يتم الاعتراف بها كلياً والجماعات المصنفة على أنها إرهابية.[5] وفي السياق ذاته تعرفهم دراسة صادرة عن المعهد الدنماركي للدراسات الدولية بأنهم مجموعة منظمة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوة أو التهديد بالقوة من أجل تحقيق بعض الأهداف وتمارس نفوذها على جزء من الإقليم و على بعض السكان [6] ، وفي حين يري بعضهم الآخر تلك الفواعل بأنها " فواعل سياسية منظمة ليس لهم علاقة مباشرة بالدولة ولكن لديهم أهداف تؤثر في مصالح الدولة وتتمثل في الاستقلال التام أو بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية وامتلاك موارد خاصة بها، ولها هوية متميزة ولها سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي تنتمي إليها.[7] وعليه، فإن الفواعل العنيفة من غير الدول في موضوع دراستنا هي تنظيمات مسلحة عنيفة، لكنها غير تابعة لأجهزة الشرطة، أو الجيش المنظم التابع للدولة، وتعتمد على العنف في منهجها مستخدمة العنف بشكل جماعي من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى لها، وتقف ضد الدولة ونظامها السياسية وجهاً لوجه، الذي من المفترض ان الدولة هي التي تحتكر القوة للإستخدام المشروع، لذا فهي تنظيمات غير شرعية؛ لأنها قوة غير معتمدة رسمياً من قبل الدولة، أي خارجة عن اطار سيطرة الدولة، مستخدماً العنف بأشكاله كافة، مثل تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق.

ثانياً: مقومات القوة لدى الفواعل العنيفة من غير الدول ومعايير تصنيفها

تلعب الفواعل العنيفة من غير الدول دوراً متزايد الاهمية في بيئة الامن الدولي، وإن ردعها او اجبارها وتدميرها بشكل فعال يتطلب فهماً دقيقاً للعوامل التي تؤثر في نموها وتشكليها[8] ، وأن أية محاولة لأجل فهم تصنيف (الفواعل العنيفة من غير الدول) تستوجب تفحص مجموعة أبعاد تعد مفتاحية في فهم هذه الفواعل وقوتها والتفرقة بينها، وهي كالآتي:

1. الإقليم والسيطرة عليه:

نجد إن بعض الفاعلين يعملون في مجال دولي ولهم ممثلون في دول مختلفة، بينما يعمل بعض الفاعلين الأخرين بشكل سري وهنا نقطة مهمة وهي أن ما يحدد الإقليم الذي يديره الفاعل من غير الدولة هو مجتمع الدول نفسها وبالتحديد الدول المجاورة وأول الدول المعنية بقضية معينة تخص هذا الفاعل الدولي، وتعدُّ إدارة إقليم معين والاستيلاء عليه مؤشر قوة ونجاح لعددٍ من الفواعل العنيفة من غير الدول؛ إذ تعدّه جزءًا رئيسًا من إستراتيجيتها و أهدافها. وقد يتعدّى الأمر إلى درجة الإعلان عن نشوء دول جديدة ونجاح الفاعل بإدارة صراعه مع الدولة من خلال إحداث اضطرابات معينة لهذه الدولة، وإذا لم يتمكن الفاعل من إدارة إقليم داخل الدولة التي يدخل في صراع معها فيكون ذلك دافعا له للعمل من خارج حدودها والعمل بشكل عابر للحدود.[9]

2. الهوية والموارد والعضوية:

هناك طريقة أخرى لفهم الفواعل العنيفة من غير الدول والتمييز بين أنماطها، وهي تفحّص مدى ربطها بين الهويّة والموارد في تنظيم أعضائها وتعبئتهم، وتتنوّع الموارد بين مادية ومعنوية وخدماتية تقدّم للأعضاء، ويعمل جانب الهويّة على تأسيس فكرة الولاء والانتماء التي تحدّد كيفية الحصول على الموارد وكميتها والتي تعد من اهم مقومات القوة، وفي هذا الإطار، تعمل الهويّة على تنظيم العلائق داخل الجماعة وخارجها. وبموجبها تتشكّل جماعات جديدة لا يتوقّف النشاط فيها عند النشاط العسكري، بل يتعدّاه إلى السياسي وحتّى الاقتصادي والاجتماعي، بما فيه من علاقات أسريّة، كما أن كمية الموارد المتاحة في تشكيل الفواعل العنيفة من غير الدول، ونوعيتها تحددان أعضاءها والمتعاونين معها؛ فالفواعل التي توظف الهوية (المعتقدات، واللغة، والعرق، والثقافة والأيديولوجيا) تستقطب أفرادا أكثر التزاما بالانتماء إلى هذه الفواعل، فالهوية بما فيها من عقائد مشتركة تعدُّ مورداً وقوة من اجل تجنيد المجتمع على درجة عالية من لالتزام، فضلاً عن ذلك فالموارد المادية الاخرى لها تأثير كبير على قوة الفاعل حيث أن الجماعات التي توظف الموارد الاقتصادية (موارد طبيعية، ونشاط مالي إجرامي، وتجارة غير شرعية) مثل عصابات الجريمة المنظمة والقراصنة وستستقطب أعضاء جدد.[10]

3.العلاقة مع المجتمع الأوسع:

ووفقا لهذا المعيار فإن الفاعلين من غير الدول قد يمتلكون عنصرا للقوة أو مفهوما للقوة يتمثل في إدارة وتنظيم السكان المحليين، تقديم خدمات معينة لهم أو بشكل عنيف كما إن الفاعل يعتمد على السكان المحليين في الدعم وتجنيد عناصر منهم وفي كل الأحوال فإن الفاعل من غير الدولة يسعي إلى الاندماج في المجتمع المحيط به بكون ذلك مقوم قوة أساسي له ومتابعة الاتصالات الخارجية، وأكثر من ذلك لديهم المواقع الألكترونية الخاصة بهم.[11]

4.القوة والنطاق:

لم يتم إنشاء جميع الفواعل على قدم المساواة بل إن بعضها صغيرة نسبية وينحصر في منطقة جغرافية معينة ومقيدة بينما بعضهم لديه نطاق أوسع عبر الحدود الوطنية أي أنها تمتد من المستوي المحلي إلى المستوي الوطني إلى المستوي العابر للحدود الوطنية، تتراوح دوائر نشاط الفواعل العنيفة من غير الدول بين الدوائر المحلية والاقليمية والعالمية وتخضع قدرة الفواعل العنيفة من غير الدول العابرة للقوميات لعوامل أهمها قدرتها العسكرية والمالية ، وعدد أعضائها وعلاقاتها بالجماعات خارج حدودها ومدى هشاشة الدول الموجودة على إقليمها.[12]

5. درجة العنف:

الذي يتضح من التسمية ذاتها، فالعنف هو ما يميز الفواعل العنيفة من غير الدول عن المنظمات غير الحكومية والشبكات الحقوقية، والفواعل العنيفة هذه لا تختلف فقط في استخدام مستويات مختلفة وأشكال متباينة من العنف، ولكن أيضا في استخدامها لها لأغراض مختلفة، والعلاقة بينها وبين سلطات الدولة في الكثير من الحالات مسومة بالعداء الواضح.[13]

6. طرائق الحصول على التمويل والموارد:

في كثير من الحالات، يكون التمويل نفسه خاضعا لأهداف أكبر وليس أكثر من وسيلة لتحقيق الغاية، أما في حالات أخرى يكون اكتساب الثروة هو الهدف المركزي ذاته، ولأجل التعرف على المصادر المالية لهذه التنظيمات يتطلب الأمر النظر في علاقتها مع الاقتصاد الموازي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.[14].

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 295-319

ثالثاً: أسباب ظهور الفواعل العنيفة من غير الدول وتصاعد ادوارهم

تعددت العوامل التي ساهمت في تصاعد نشاط الفواعل العنيفة من غير الدول والتي لم تعد تقتصر على حرب العصابات وإنما أخذت تكتسي سمات جديدة والتي جعلتهم في بعض الدول كجيوش موازية للقوى النظامية، ويمكن اختصار أهم أسباب ظهور الفواعل العنيفة من غير الدول وتصاعد ادوارهم في النقاط الآتية:

1. أزمة بناء الدولة الوطنية:

تأتي أزمة بناء الدولة الوطنية في مقدمة العوامل التي تفسر تصاعد ظاهرة الفواعل العنيفة من غير الدول في العالم العربي، لا سيما في مرحلة ما بعد (**الربيع العربي**) وهي أزمة بنيوية لها جذورها التاريخية في الحقبة الاستعمارية، وتفاقمت في مرحلة ما بعد الاستقلال بسبب فشل النخب الحاكمة في العديد من الحالات في بناء دولة وطنية تتمتع بالفاعلية والشرعية، بحيث تكون قادرة على القيام بوظائفها الرئيسة بفاعلية وكفاءة من ناحية، واستيعاب التعددية المجتمعية الدينية والعرقية والمذهبية والقبلية في إطار هوية وطنية جامعة تجسدها الدولة، من ناحية أخرى، وهذا ليس معناه إلغاء الهويات الفرعية، ولكن القبول بها في إطار هوية وطنية أعلى تستند إلى قيم ومبادئ مشتركة وتجسدها مؤسسات وسياسات وطنية.[15]

وبذلك تفاقمت ازمة بناء الدولة الوطنية، حيث إن التحولات السياسية والأمنية الكبرى التي شهدتها المنطقة جعلت دولاً متعددة تواجه خطر التفكك والفشل، أدت إلى انهيار السلطة المركزية فيها، وتمزقت جيوشها وأجهزتها الأمنية، بل وباتت مهددة في وجودها ككيانات سياسية كما هو الحال في العراق وسوريا وليبيا واليمن، وهناك دول أخرى متعددة لا تواجه خطر التفكك والفشل، إلا أنها تعاني من الضعف والهشاشة، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها بفاعلية وكفاءة، وكل ذلك وغيره خلق بيئات ملائمة لظهور وتمدد الفاعلين العنيفين من غير الدول.[16]

وبسبب هذا الفشل لنخب مرحلة ما بعد الاستقلال، فإنه في العديد من الحالات أصبحت الهويات الفرعية تشكل تحديا للدولة من أسفل (الانتماءات العرقية والطائفية والقبلية والجهوية) ومن أعلى (التيارات الإسلامية التي لا تؤمن بشرعية الدولة الوطنية وتطرح شعارات (الأمة الإسلامية ودولة الخلافة)، كما أنه عندما تنهار الدولة الوطنية أو تضعف بحيث تفقد القدرة على احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، والذي هو من أهم خصائص الدولة، وتعجز عن فرض سيطرتها على إقليمها، وتوفير الأمن والحماية والحاجات الأساسية لمواطنيها، أو عندما تتحول نخبتها الحاكمة إلى طرف في الصراعات الداخلية بحيث تتعامل مع فئات من مواطنيها بمنطق الخصم، عندما يحدث كل ذلك وغيره تصبح الدولة بيئة ملائمة لظهور وتمدد الفاعلين المسلحين من غير الدول، والذين يمارسون سلطة الدولة على أجزاء من إقليمها، وهذا ما يفسر صعود التنظيمات الإرهابية في العراق كتنظيم (القاعدة وداعش) الاراهبيين، وانتشار الجريمة المنظمة، والقتل على الهوية والاغتيالات للكفاءات العلمية، ونشاط التجارة بالمخدرات.[17]

2.امتلاك الأسلحة والتكتيكات العسكرية النظامية:

تمتلك الفواعل العنيفة من غير الدول على أسلحة ثقيلة وصواريخ متطورة، كانت في السابق حكرا على الجيوش النظامية فقط، فعلى سبيل المثال استطاع تنظيم (داعش) الإرهابي، بعد توغله في العراق وسوريا وجزء من ليبيا، أن يسيطر على أسلحة كانت بحوزة جيوش هذه الدول، مثل صواريخ

مضادة للدبابات، صواريخ أرض-جو محمولة على الكتف، إضافة إلى ذلك تتبع هذه الفواعل تكتيكات عسكرية نظامية وليس فقط التكتيكات التقليدية المعتمدة على أسلوب حرب العصابات، بل أصبحت تجمع بينها وبين تكتيكات الجيوش النظامية، بما بمكّنها من تعويض الفارق النوعي مع هذه الجيوش.[18]

3. الاضطهاد والتهميش للأفراد والجماعات:

إذ يمثل التضييق على الحريات العامة والانتهاكات التي تمارس ضد حقوق الإنسان وحرياته واستبداد السلطة دافعة للأفراد والجماعات التي تشعر بالقهر السياسي والاجتماعي إلى اللجوء للعنف والتطرف والإرهاب كوسيلة للحصول على حقوقها وحماية نفسها من الاستبداد[19]، كما أن غياب الديمقراطية والعمل المؤسسي في إدارة الدولة بالمنطقة العربية وضعف المشاركة الشعبية في صنع القرارات والسياسات، مما يخلق أسباب للأفراد والجماعات إلى تبني وسائل غير مشروعة تكفل مشاركتهم في إدارة الدولة، بصورة تنعكس سلبا على الأمن والاستقرار داخل الدولة مما يوفر بيئة خصبة وحاضنة للتطرف والإرهاب وبصورة تؤدي إلى تنامي العنف والإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي.[20]

أن عنف الجهات الفاعلة من غير الدول (التمرد في المقام الأول) ينبع من تراكم الصراعات الطويلة الأمد، ومن المثير للاهتمام أن ظروف التمرد هي المؤشرات الرئيسة لاحتمالية اندلاع الحروب الأهلية؛ بسبب الضعف في هيكلية الدولة وأجهزتها العسكرية والاستخباراتية، وعدم كفاءة أجهزة الدولة في التعامل مع هذه الفواعل العنيفة، لذلك غالباً ما يأتي رد أجهزة الدولة بالانتقام من هذه الجماعات العنيفة على شكل حملات قمع حكومية شديدة، التي بدورها تدفع المزيد من الأفراد إلى الانضمام في صفوف المتمردين[21]، فمن هذا المنطلق يعد القمع والاضطهاد من أسباب تنامي الفواعل العنيفة من غير الدول.

4. الدعم الخارجي من بعض الدول:

أدت (حروب الوكالة) في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى تفاقم حدة الصراعات المسلحة داخل الدول الهشة وغير المستقرة أمنيا، أين تدفع المصالح الإستراتيجية والأبعاد الطائفية لدى بعض القوى الإقليمية والدولية إلى تقديم الدعم العسكري واللوجستي والمعلوماتي للفاعلين المسلحين من غير الدول، وهو ما أدى إلى تقوية قدرات هذه الفواعل لتصبح بمنزلة جيوش موازية في مواجهة الأنظمة الحاكمة أو حتى في صراعاتها مع بعضها بعضاً.[22]

5.التبعية:

سعت الأنظمة العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى تأسيس اقتصاد وطني مستقل ومحاولة إصلاح بنيتها الاقتصادية، إلا أن سوء أداء تلك الأنظمة وفشلها ساهم في تعاظم الغضب الشعبي، واليأس من قدرة الأنظمة على التخلص من التبعية الاقتصادية التي دفعت الأنظمة للاستبداد فبقيت الشعوب محرومة من الحرية، أما على الصعيد السياسي، فقد ساهمت التبعية السياسية وعدم المشاركة السياسية والافتقار للإصلاحات السياسية الحقيقية في ظهور هذه الفواعل العنيفة من غير الدول.[23]

خلاصة ما طُرح، توجد علاقة مباشرة بين ظهور الفواعل العنيفة من غير الدول والمشاكل والاخطاء والانقسامات الطائفية والعرقية والتخبط في القرارات والصراع على السلطة والمحاصصة السياسية في العراق؛ حيث تستغل هذه الفواعل هذه الأخطاء والثغرات الموجودة للظهور وبناء كيانها في الدولة والعمل على تأسيس حواضن شعبية لتقوية نفوذها، وكلما تراجعت مؤسسات الدولة وشهدت الدولة فراغات امنية خصوصاً في المناطق الهشة امنياً، زادت معها قوة هذه الفواعل؛ لذلك أصبحت هذه الفواعل من الظواهر المنتشرة في الدول الهشة، والتي تفشل في القيام بواجباتها ووظائفها كالعراق،

وباتت تمتلك أسلحة متطورة مثل تنظيم (داعش) الإرهابي في العراق، وتستغل التكنولوجيا في تطوير قدراتها، وشبكات الاتصال العالمية في التجنيد ونشر افكارها، ولم تعد تعتمد على الوسائل التقليدية في معاركها؛ وهذا سيؤدي إلى مضاعفة تكاليف مواجهتها بتحديها المنظومات الامنية التقليدية المحلية للدول الضعيفة.

رابعاً: أنماط الفواعل العنيفة من غير الدول

1. امراء الحروب:

يطلق مصطلح أمير الحرب على الشخص الذي يمتلك السيطرة العسكرية وديكتاتورية ومدنية على جزء من أراضي دولة ما بسبب وجود قوات مسلحة موالية لأمير الحرب هذا بدلاً عن كونها موالية للسلطة المركزية في تلك الأمة، وهم يمثلون قادة لعصابة مسلحة يصل عددها إلى آلاف المقاتلين، ويمكنهم السيطرة على الاراضي محلياً، بحيث يتمتعون باستقلالية سياسية ومالية في النظام الدولي دون تدخل من الدولة التي يوجدون داخل أراضيها[24] .

2.المنظمات الإرهابية:

وفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة، فهي التنظيمات التي تقوم بأعمال إجرامية من شأنها استفزاز أو ترهيب مجموعة من الأشخاص لأغراض سياسية". كما عرفها مجلس الأمن الدولي بأنها: "التنظيمات التي تقوم بأعمال إجرامية ضد المدنيين المرتكبة بنية التسبب في الوفاة، أو الإصابات الجسدية الخطيرة، أو أخذ الرهائن بغرض استفزاز الدولة، أو ترهيب السكان، أو إجبار الحكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه[25] .

3. القوات شبه العسكرية:

هي تشكيلات عسكرية موازية غير خاضعة للقيادة العسكرية أو الشرطة النظامية. حيث تتسم بانخفاض مستوى تدريبها، وتسليحها الخفيف، والتشرذم، ويتم الاعتماد عليها وتجنيدها من قبل بعض أنظمة الحكم لتحقيق أهدافها السياسية، غير أنه عادة ما يكون من الصعب السيطرة عليها[26] .

4. حركات التمرد:

وهي حركات منظمة تهدف إلى الإطاحة بحكومة خلال الصراعات السياسية المسلحة، وقد يكون هدفها الاستيلاء على السلطة بقيام الثورة، ولكن في بعض الأحيان تكون أهداف التمرد محدودة تتضمن الاستقلال عن الدولة القائمة وإقامة دولة مستقلة أو التمرد بغاية الحصول على التنازلات السياسية التي لم تتحقق بوسائل أخرى[27] .

5.الحركات الراديكالية وحركات التحرر الوطني

عند النظر في ابعاد تلك الحركات نجد ان الطابع المؤسس لها يقوم على مقومات قوة فكرية تستقطب محفزاتها من الواقع الموجود على الأرض، وغالباً ما تكون في صلب الفكر الذي يمس الاعتقاد او العادات والتقاليد ليكون المحور في الفكر الجمعي ومن ثم الانطلاق نحو مشروع ذو ابعاد تتجاوز القوة العسكرية الى ابعاد اجتماعية وسياسية[28]، **وتعدُّ حالة هذه الحركات من ضمن الفواعل العنيفة من غير الدول لعدّة أسباب أهمها:[29]**

1. الاعتقاد بأن العنف أكثر فاعلية من الأدوات الأخرى غير العنيفة في تسوية الصراع مع المحتل، وقد يرجع ذلك إلى شعور الحركة بالضعف وعدم قدرتها على تعبئة الموارد بالأدوات السلمية، و أن العنف يبدأ عندما تبدأ الموارد المتاحة للتعبئة في الندرة.

2. استمرار الصراع فترة طويلة، وهو ما يترتب عليه تراجع فكرة أن العنف غير أخلاقي، حيث يتم تصوير العدو على أنه (شيطاني) وغير عادل، ويتولد الإحباط والغضب الذي يؤدي إلى العنف.

6.الجماعات الاجرامية الدولية والعصابات الشبابية:
الذي يمكن عدّها من الفواعل العنيفة من غير الدول فهي جهات فاعلة تعمل بطريقة غير شرعية وغير قانونية وتمتلك قدرة كبيرة من الموارد المالية وبالتالي فهي قادرة على التأثير في السياسة الدولية، بل ان بعض هذه الجماعات تهدد امن الدولة وهي متورطة في جرائم منظمة دولية كالإتجار بالمخدرات، والأعضاء البشرية، والبغاء، او بيع الأسلحة، والقيام بالاغتيالات[30] .
اما العصابات الشبابية فتعد تلك المنظمات هي الأكثر انتشارا بين المجموعات السابقة، وعلى الرغم من أن بعضها لا يزال يتسم بالطابع المحلي، إلا أن بعضها الآخر قد استجاب للفرص التي قدمتها العولمة وتحولت إلي منظمات عابرة للحدود مثل عصابات المافيا الإيطالية واليابانية، إذ تتعدد أنشطتها الإجرامية بين الاتجار في المخدرات، وتهريب الأسلحة، وغيرها من الأنشطة الإجرامية[31] .
وتستهدف هذه الجماعات الحصول على المنافع المالية والمكاسب التجارية بطرائق غير مشروعة وعبر وسائل مختلفة؛ منها استخدام السلاح والعنف أو التهديد بذلك، وتتّخذ هياكلها أشكالاً تتباين بين الهرمي والشبكي، وهي عادةً ما تختلق الخلافات بين الدول أو تؤجّج الخلافات الموجودة؛ بغية خلق البيئة الملائمة لنشاطاتها.

7. الشركات المتعددة الجنسيات:
هي تلك الشركة التي تمارس نشاطها في عدة دول، حيث تتكون من شركة أم في البلد الأصلي و فروعا في الدول المضيفة، ففضلا عن هذه التسمية تدعى أيضا الشركات عبر القومية والكوكبية، والشمولية والعالمية والدولية وما فوق الكوكبية و غيرها[32]، وتفضل الأمم المتحدة استخدام مصطلح شركات عابرة الأقطار[33] ، وهي التي تمتلك وتدير عملياتها في دولتين أو أكثر[34] والتي تزيد مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.[35]

وتشكل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في ظاهرة العولمة، ومن بين أهم الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدول ما يلي[36] :
1. تشجيع استمرار النظم الاجتماعية والأجهزة المرتبطة بها، وبذلك تمنع تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية الأساسية والضرورية لعملية التنمية.
2. يتركز الاهتمام الأساسي للشركات متعددة الجنسيات، باستغلال الموارد الطبيعية (لدول العالم الثالث)، دون أن تساهم فعلياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.
3. يمتد التأثير السلبي لنشاطات الشركات متعددة الجنسيات، إلى المجالات السياسية والاجتماعية.
4. تؤثر نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول النامية، كما تؤدي إلى الإخلال بالعلاقات الودية واتفاقات التعاون لهذه الدول مع الدول الأخرى .

8. الميلشيات:
الميليشيا أو التنظيم المسلح أو الجماعة المسلحة، جيش تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين، يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات، بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفين، أو هي قوات تابعة للجيش النظامي كما الحال في، الصين، أو سويسرا، أو هي منظمات مسلحة تابعة الأحزاب أو حركات سياسية وليس للجيش النظامي، كما هو الحال في العراق، أو هي قوات دفاعية يقع تشكيلها من طرف سلطات أو مواطني منطقة سكنية أو جغرافية محددة في إطار جهوي أو ديني وقد تكون مدعومة أو او مرفوضة من السلطات[37] .

في السنوات الأخيرة كان للميليشيات دور كبير جدا في الحفاظ على السلم والامن لا سيما بعد ان انطوت بعضها تحت قيادة الدولة، وعليه فقد تنامى دور الميليشيات لعد أسباب أهمها[38] :

1. بعض الميليشيات يرتبط بالأحزاب الحاكمة ويحبذ المقاتلين مباشرة من مناصري النظام، في المقابل، تتكون ميليشيات أخرى من فصائل ثورية سابقة أو منشقين عن مجموعات إرهابية ومتمردة، وغالبا ما تسعى هذه الميليشيات إلى الإبقاء على استقلاليتها حتى لو أعلنت الولاء ووضعت نفسها في خدمة الدولة.
2. في العديد من الدول العربية، بما فيها العراق وليبيا وسورية واليمن، تضطلع الميليشيات بدور مهم في عمليات مكافحة التمرد والإرهاب
3. غالبا ما تكون الميليشيات أقل تكلفة وأكثر ليونة من قوات الأمن النظامية، كما تتمتع بمعرفة محلية أكبر، ما يتيح لها أن تنشط بفعالية في المناطق التي لا تستطيع قوات الأمن النظامية العمل فيها.
4. غالبا ما تفتقر الميليشيات إلى المهنية، وقد ترتكب أعمال عنف ضد السكان المدنيين، فيما تتيح للأنظمة تنصلا مقبولا وحصانة في وجه التنديد الدولي بانتهاكات حقوق الإنسان.
5. من الخطر الاعتماد على الميليشيات فهي قد ترفض الانصياع إلى الأوامر، أو قد تنقلب على رعاتها الدوليين، وحتى لو كانت الميليشيات وفية، فهي غالبا ما تفتقر إلى التدريب والمعدات الضرورية لمواجهة أعداء أقوى. وقد يؤدي انتشارها إلى ضعضعة احتكار الدولة الاستخدام القوة.

9. الشركات الأمنية الخاصة:

تعرف الشركات الأمنية الخاصة بأنها شركات تجارية تقدم مجموعة من النشاطات التي ترتبط بخدمات الأمن والميدان العسكري مثل حماية الأشخاص والممتلكات، وخدمات الاستشارة الأمنية و العسكرية والتدريب والتموين بالسلاح والعتاد ونشاطات دعم العمليات العسكرية، حيث يتنوع زبائنها بين الدول والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وحتى المليشيات والجماعات، داخل دولة المنشأ أو خارجها بهدف تحقيق الربح المادي، وتعمل في المجال العسكري والأمني، من خلال دعم الجيوش النظامية الوطنية وتقديم الحراسة للأشخاص، سواء كانوا رؤساء دول أو حكومات أو وزراء أو غيرهم، والتي هي في الأصل من مهام الأجهزة الأمنية للدول، وغالباً ما تكون هذه الشركات مملوكة للأفراد وليس للدول.[39]

وعرفت كذلك بأنها شركات تقدم أعمالا من نوع خاص ذات علاقة بالحروب والنزاعات وتتضمن العمليات العسكرية ذات الطبيعة القتالية والتخطيط لتنفيذ الهجمات والدعم للحملات الانتخابية والدعم اللوجستي[40]، وتتعدد ادوارها بين الحمايات الشخصية للرؤساء او الاطاحة بهم عبر الانقلابات مما يجعل من هذه الشركات فواعل عنيفة مؤثرة في العلاقات الدولية وتؤدي دوراً مهماً في تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية لبعض الدول لتحقيق الهيمنة.[41]

تمثل الشركات الأمنية بوصفها نمطاً من أنماط الفاعلين العنيفين من غير الدول متخصصة بخدمات تتعلق بالحروب والمنازعات، بما فيها العمليات القتالية، والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، ، والدعم اللوجيستي، والتدريب، وشراء الأسلحة، والمعدات العسكرية، و تتجاوز خدماتها مجرد المساعدة السلبية لأطراف صراع ما، وتوفر لهم الميزة الإستراتيجية، والعمليات الضرورية لقمع معاريضهم بل وتذهب الى ابعد الحدود من خلال أداء أدوار وأنشطة الى جانب قوات العملاء كدعم للقوة من خلال نشر قواتها الخاصة في ارض المعركة.[42]

ونشير كذلك إلى التنامي الملفت لأحد أنماط الفواعل العنيفة من غير الدول والمتمثل في شركات الأمن الخاصة العابرة للقوميات وحتى القارات، والتي شهدت تزايدا سريعا في أعدادها وتوافقاً مبهرا في وظائفها لا سيما بعد حربي أفغانستان والعراق الأخيرتين، والتي شملت إسناد القواعد وحراسة المنشآت وحماية القوافل العسكرية والحراسة الشخصية وتدريب القوات المسلحة، وتقديم المشورة لها، وصيانة أنظمة الأسلحة، واستجواب المحتجزين، بل والقتال في بعض الأحيان، وتتعامل مع هذه الشركات للاستفادة من خدماتها، كل من الحكومات والمنظمات العابرة للقومية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات العابرة للقارات، والمنظمات الإنسانية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدولية [43].

10. المرتزقة:

المرتزقة محاربون محترفون، يقاتلون مقابل المال، وانتهازيون إلى أدنى مستوى، تتسم أعمالهم دائما بالوضاعة، وولاؤهم الوحيد لأنفسهم، ولمن يدفع لهم أجورهم، أما القيم الأخلاقية، ومعاني الشرف والديمقراطية والتقيد بما جاء في المعاهدات الدولية، فليس لها أدنى اعتبار لديهم في هذه الصفقة، حيث تنحصر مهمة المرتزق فقط في تنفيذ المهمة المكلف بها بنجاح وبأية وسيلة والحصول على ثمن ذلك. لذلك فإن الاعتبار الوحيد الذي يجتمع حوله كل المرتزقة هو جمع أكبر قدر من الأموال.[44] تقوم المرتزقة بخصخصة العنف او الارتزاق الاستثماري تحت مسميات متعددة مثل شركات الامن الخاصة، أو قوات عسكرية خاصة او قوات التدريب وقوات الحماية، وفي بعض الاحيان تعدّ جيوش بدلية تقوم بمهام لا ترغب جيوش الدول الكبرى بالقيام بها خاصة في مناطق الاضطراب[45] ، وتسمى المرتزقة بالمنظور الامريكي بجيش الظل او شركات المرتزقة او المتعهدين، وتعد شركة (بلاك ووتر) من اقوى شركات المرتزقة السرية، ومقرها في براري وغابات كارولينا الشمالية، حيث تواجه هذه الشركة اتهامات بممارسة القتال وتهريب الاسلحة وتدمير شرائط مصورة تحتوي على ادلة والتهرب من الضرائب.[46] ظهر نوع جديد من الحروب؛ وهو الحرب المأجورة، التي ستؤدي إلى إشعال مزيد من الحروب، وكما هي الحال مع القتل المأجور، يمكن أن يستعين العملاء الأثرياء بجيوش خاصة (مرتزقة) لشن حروب تخدم مصالحهم الذاتية، ومن ثم فإن طرف ثري آخر يمكن أن يستعين بجيوش خاصة مختلفة دفاعا عن النفس، وهو ما يخلق مأزقاً أمنياً حيث يتجه كلا الطرفين للتصعيد، ومن الممكن أن يستخدم ما وظفه من قوات المرتزقة والحرب المأجورة هي سوق حرة للقوة يبحث فيها كل من الجيوش الخاصة والعملاء عن الآخر، ويتفاوضان معاً على الأسعار، ويشنان حروباً من أجل مكاسب شخصية.[47] تُعد المرتزقة بوصفها فواعل عنيفة من غير الدول قوات غير نظامية، وغير خاضعة لأي تنظيم معين، قد تنحرف سلوكياتها ومهامهم الأساسية القائمة على القتال المباشر الى أعمال إجرامية، تتضمن قطع الطرق، النهب والاغتصاب وانتهاك قوانين واغداق الدول الهشة أمنياً وسياسياً في نزاعات أو في احداث انقلابات عسكرية.[48]

يتضح لنا مما سبق، أن الفواعل العنيفة من غير الدول تظهر بمظاهر واصناف متعددة وبحسب الظروف المحلية، لكن جميع هذه الأصناف تتخذ العنف لتحقيق أهدافها السياسية مستغلة الفوضى والصراعات الداخلية في الدولة للأنتشار والتوسع لأقصى حدود مستفيدة من الأخطاء والضعف في مؤسسات الدولة، وبالتالي تؤثر على كيان الدولة وقدراتها وسيادتها ثم تحويل الدولة إلى بؤرة صراع، وساحة لتصفية الحسابات والحروب بالوكالة، وبيئة جغرافية خِصبة لنشأة الجماعات الإرهابية، كما يحصل في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، فلم تعد الفواعل العنيفة من غير الدول تلتزم بحدودها الجغرافية في الدولة المستضيفة، وإنما باتت تحمل أهدافاً جيوسياسية عابرة للحدود، مما يعني بأنها

تشكل مشكلة امنية بالنسبة للدول التي تنتشر فيها هذه الفواعل، فتؤدي إلى انهاك هذه الدول واستنزاف طاقاتها البشرية والمالية.

خامساً: اثر الفواعل من غير الدول في قوة وسيادة الدولة

تعرف الدولة على انها كيان مؤسسي يقوم على حيز جغرافي، أو رقعة جغرافية محددة، تقطنها مجموعة اجتماعية يرتبط سكانها بروابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية، تمثل القاسم المشترك الذي يلتقون عنده، وهذه المجموعة المتواجدة في أرض محددة أو إقليم معلوم تعيش في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية[49] ، والمعترف بها سياسياً من دول الجوار الجغرافي والمجتمع الدولي، وتمارس عليها سلطة سياسية منظمة قادرة على حماية نفسها من التعدي الخارجي، مع وجود تنظيم سياسي قادر على تنفيذ مخططات وأهداف الدولة الداخلية والخارجية، وقادرة على استغلال مواردها، فضلاً عن استقلالها في قراراتها السياسية بعيداً عن أي تأثير خارجي[50] ،وعليه تتمثل عناصر الدولة الاساسية في السكان والارض والسيادة، والحكومة، وهي تكتسب شخصيتها الجغرافية السياسية من تفاعل المتغيرات داخل بيئة اوسع من النظام الدولي.[51]

أما سيادة الدولة فهو مصطلح يشير الى التمتع بالسلطة العليا وترتيب شؤونها الداخلية والخارجية، وعدم تبعيتها لأي سلطة أخرى في الداخل أو في الخارج[52]، كما تعرف بأنها السلطة العليا التي لا يعلوها سلطة أخرى، والميزة الأساسية للدولة والملازمة لها، التي تميزها من كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي، ومركز اصدار القوانين والجهة الوحيدة المخولة بحفظ الأمن والنظام، وبالتالي المحتكر الشديد لوسائل القوة والحق في استعمالها لتطبيق القانون.[53]

وعلى عكس سيادة الدولة، هناك مصطلح الدولة الهشة الذي غالبا ما يكون مرتبطاً بالضعف في القدرة او الرغبة في اداء الدولة لوظائفها الرئيسة، مع ذلك لا يوجد توافق بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن تعريف محدد للمصطلح، الا أن أغلب المنظمات الدولية تتفق على تعريف لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للمصطلح الذي ينص على أن: "تكون الدول هشة عندما تفتقر هياكلها للإرادة والقدرة السياسية (او احدهما) على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر، وعلى التنمية و صون الأمن وحقوق الإنسان لسكانها[54] ، في حين ركز توصيف وزارة الخارجية البريطانية للمصطلح على الجوانب الامنية والتهديدات التي تشكلها الدول الهشة، بما في ذلك تهريب المخدرات، والهجرة غير الشرعية وانتشار الفواعل العنيفة لا سيما الارهاب، والاسلحة و الجريمة الدولية، وان تقديم المساعدة في التنمية هو السلاح الوحيد ضد عدم الاستقرار.[55] ثم ظهر مصطلح الدولة الفاشلة الذي عرفها (**نعوم تشومسكي**) بأنها عدم قدرة الدولة، أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف، وربما من الدمار نفسه، وعدّت نفسها فوق القانون، محلية كان أم دولية، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتى إذا ما كانت تملك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من (عجز ديمقراطي) خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي[56] . والدولة الفاشلة هي اي دولة تواجه مشاكل داخلية خطيرة تهدد استقرار تآلفها او صراعات داخلية تهدد امنها ونظامها السياسي، وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين، وقد تقع بعض هذه الدول في براثن الحروب الأهلية لسنوات متعددة، أكثر مظاهر تفكك الدولة إيلاماً هو ما تسببه من عذابات كبيرة للمدنيين في أغلب الحالات [57] . واتصلاً بما سبق ومن خلال العلاقة بين الدول الهشة والفاشلة وأثر هذه الفواعل على سيادة الدولة يكن القول أن هذه الفواعل، سيطرت على مساحات جغرافية في مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة بدول مركزية، وتمتلك موارد اقتصادية، وتستحوذ على قدرات تسليحية

تقترب من نمط تسليح الجيوش النظامية، إذ تجيد استراتيجيات دفاعية وهجومية في مسارح عمليات مختلفة، وتمزج بين الوسائل التقليدية والحديثة، وتدير علاقات خارجية مع قوى دولية كبرى، وإقليمية رئيسة، وفاعلين عنيفين من غير الدول، حيث تستغل انهيار الدول وفراغ السلطة، وضعف الحكومات، ورخاوة الحدود، وتصاعد تأثير اقتصادات الصراعات الداخلية في نشأة (حروب استنزاف صغيرة) في مواقع متعددة، على نحو يضمن بقاءها، ويقود إلى تمددها، الأمر الذي يسهم في استمرار دوامة الفوضى وتعثر الاستقرار بالدولة[58]. تنتشر الفواعل العنيفة في دول متعددة لا سيما في الشرق الأوسط وافريقيا، مثل اليمن، لبنان، العراق، جنوب السودان، سوريا، فضلا عن ليبيا، الصومال، النيجر، فقد نازعت تلك الفواعل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية في القيام بأدوارها التقليدية، في إطار نظرية الفراغ، بعد أن كانت تمثل المعارضة المسلحة المرفوضة مجتمعيا في غالبية دول الإقليم، وصارت أداة سياسية يتم الضغط بواسطتها على استقرار الدول عن طريق التدخلات العسكرية والخطف والتفجيرات، والاغتيالات، وتأجيج الصراعات الطائفية والعرقية، لا سيما مع وجود حواضن شعبية لها في حال عدم إيجاد مصادر سلطة، أو مواضع نفوذ لها ضمن صيغ التفاهمات مع القوى السياسية المتنازعة، والأجنحة العسكرية المتصارعة[59].

تعددت الاتجاهات النظرية بشأن تفسير أبعاد العلاقة بين صعود الفواعل العنيفة من غير الدول، وتأثيرها في أمن الدولة واستقراها، وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول: يرى أن ثمة علاقة ارتباطية بين الدولة الضعيفة، أو الفاشلة، أو الهشة وظهور الجماعات العنيفة من غير الدولة، حيث تسهم هذه الفواعل في زيادة مضاعفات عدم الاستقرار داخل الدول التي توجد فيها هذه الفواعل، فهذا النمط من الدول تتراجع شرعيته أمام أفراد مجتمعه، ويصعب الاحتفاظ بولائه، وتمثل هذه الظروف بيئة خصبة للأفراد والجماعات العنيفة المسلحة لاختراق مؤسسات الدولة، وزيادة عدم الاستقرار الداخلي، أو ما يمكن تسميته (المناطق الخارجة عن السيطرة) من جانب تلك الجماعات[60]. وعند دخول هذه الفواعل العنيفة إلى الدول الضعيفة والهشة، تقوم بالسيطرة على مساحة جغرافية واسطة ذات الأهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية للدولة، فتقوم بالتطهير العرقي في تلك المناطق، والقضاء على المعارضين لهم؛ لفرض سيطرتها العسكرية، والاستحواذ على مواردها الطبيعية، وتوظيفها بما يخدم تحقيق أهداف هذه الجماعات. ولعل ذلك ينطبق على تنظيم (داعش) الارهابي التي تمكن من السيطرة على مناطق واسعة من العراق وسوريا، والتي تندرج في نطاق الجماعات المدفوعة بمصالح اقتصادية، وما ينتج عنها من تأثيرات سياسية[61]، لذا، فإن صعود الفواعل المسلحة من غير الدول، يمثل إضعافا لاستقلال، واستقرار، ووحدة الدولة، ومن ثم تراجع تأثيرها في السياسات الدولية، بحيث يتم نقل القوة من الدولة كفاعل مركزي (الفاعل بالجملة) إلى الفواعل من غير الدولة (الفاعل بالتجزئة)[62]. وعلى ذلك، يستخدم الفاعلون العنف لترسيخ سلطتهم في الدولة، ويشتركون في الشبكات العابرة للحدود، بهدف التغلغل في السياق الدولي والتأثير الإقليمي، بمعنى، إن الفواعل العنيفة من غير الدول تقوض سلطة وسيادة الدولة، وتنهي حالة الاستقرار في اقاليمها الجغرافية، حيث تنتهج تلك الفواعل التصعيد المستمر في مواجهة مؤسسات الدولة، لا سيما الأمنية والعسكرية، و تطرح نفسها كخيار بديل لها في ممارسة القوة العسكرية، (وضبط الأمن) –كالميليشيات مثلاً- من أجل إجبار الدولة المناوئة لها على الرضوخ لمطالبها في النهاية فيما يطلق عليه في الأدبيات (**التصعيد اللامتماثل**).[63]

وتشرع هذه الميليشيات المسلحة الخارجة عن اطار سيطرة الدولة في فرض قوانينها الخاصة، وإدارة اقتصاد غير مشروع، عبر استغلال الحالة الصراعية كبيئة حاضنة لتصبح دولة أو دويلة داخل

الدولة، وقد تكون لتلك الفواعل العنيفة تحالفات وارتباطات خارجية، سواء كانت دولية –كدعم الغربي لتنظيم (داعش) الإرهابي أو فاعلين من غير الدول –كالتحالفات والولاءات بين تنظيم (داعش) الإرهابي والتنظيمات الإرهابية الأخرى-، على نحو يزيد من قوتها العسكرية، بل أصبح لافتا أن ثمة تحالفا قائما بين فاعل مسلح من غير الدولة ودولة أجنبية في محاربة الدولة التي تنشط على أرضها تلك الفواعل العنيفة من غير الدول، أي الحرب بالوكالة.[64]

أما الاتجاه الثاني فيتخذ منطلقاً عكسياً تماماً، حيث يشير إلى أن الفواعل العنيفة المسلحة كالميليشيات، قد تدعم الاستقرار المفقود داخل الدولة في بعض الأحيان، عبر التفكير في خيار إدماجها ضمن الترتيبات المؤسسية، والمراحل الانتقالية للدول، حيث تنخرط في ترتيبات مع القوى الإقليمية والدولية من شأنها تجاوز مرحلة الفوضى التي تعقب الصراعات الداخلية العنيفة، وهنا، قد تقوم تلك الميليشيات بتوفير خدمات وأداء مهام لا تكون الدولة قادرة على القيام بها في مناطق سيطرة الميليشيات، بما فيها تحسين الصحة، ودعم الأمن، وتحقيق العدالة، وإمداد الكهرباء، بهدف كسب البيئة الحاضنة.[65] قدّم هذا الاتجاه تصوراً جديداً للتعامل مع الميليشيات كفاعل مسلح له مصلحة محددة مستند إلى مبدأ مفاده ان الميليشيات –المصنفة بأنها فواعل عنيفة من غير الدول- تمثل قوى لها وزنها في الدولة، وتتمتع بسلطة كبيرة وهيمنة سياسية في المناطق الجغرافية التي تكون تحت سيطرتها في الدولة، ويتم التعامل معها كفاعل قادر على التكيف مع الظروف المحيطة، فضلا عن قدرتها على الحفاظ على الموارد المالية بصورة مستقلة عن الدولة، حتى وإن كانت هناك عقوبات دولية موقعة ضدها، الأمر الذي يفرض على بعض الدول الاشتباك والانخراط معهم[66].

في هذا السياق، هناك ما يسمى شرعية الفواعل العنيفة ما دون الدولة، في الوقت الذي قد تتراجع فيه شرعية الدولة ذاتها، وهو ما يفسر تواصل بعض المنظمات الإغاثية الدولية غير الحكومية للتفاوض مع تلك الفواعل بصورة مباشرة لإدخال المساعدات الإنسانية والإعانات المعيشية للمدنيين في بؤر الصراعات .[67] وأخيراً، **الاتجاه الثالث** ينظر إلى الفواعل العنيفة من غير الدول هي نتاج طبيعي للاستقرار الهش في الدول المتصدعة، أو المنقسمة، أو المتجزأة، المتناحرة، وهي تقع بين حالة الاستقرار الكامل والفوضى الشاملة، على نحو يفرض التعايش من جانب القوى المحلية، والإقليمية، والدولية مع هذا النمط لفترة زمنية غير معلومة، حيث تتبنى الفواعل العنيفة من غير الدول أهدافا غير عقلانية، وغير مقبولة محلياً، وإقليماً ودولياً، و ولا يردعها أي تهديد بفرض العقاب في مواجهتها؛ لأنه ليس لديها ما تخسره، ناهيك عن ان هذه الفواعل لا تتقيد بمنطقة جغرافية محددة، ولا يمتلكون هياكل مؤسسية واضحة وثابتة، تسهل من ردعهم او تحجيم دورهم.[68]

تتخلخل هذا الاتجاه مشكلة تهدد كيان وسيادة وقوة الدولة فهو يؤدي إلى إضعاف الدولة، وزيادة نفوذ الفواعل العنيفة داخل مؤسسات الدولة، واذا حاولت الدولة تقليص نفوذهم أو إقصاءه من الحكومة، أي التراجع عن التغيير، خطاً أحمر لا يقبل به الفاعل، واذا اتخذت القوى الأخرى خطوات في اتجاه تجاوز ذلك الخط الأحمر قد يرتب رد فعل غير متوقع من الفاعل وينطبق هذا الوضع على حالة حزب الله في لبنان، لاسيما بعد محاولة الحكومة اللبنانية اتخاذ قرار بنزع السلاح منه، ولكنه أجبر الحكومة على التراجع عن هذا القرار.[69]

ومن الواضح أن هذه الفواعل العنيفة من غير الدول تعمل على تقويض هذه المبادئ الرئيسة عن طريق ممارساتها ونشاطاتها؛ حيث يظهر بوضوح أن الجماعات الإرهابية التي ظهرت خلال السنوات الماضية، لا سيما تنظيم (داعش) الارهابي لا تملك الولاء القومي؛ بل تعلن الولاء إلى مشروع أيديولوجي ديني تكفيري عابر للحدود، حيث رفع تنظيم داعش شعار الدولة الإسلامية كذريعة

لتحقيق مطامحه وأهدافه الايديولوجية، وأول ما عمل على تنفيذه هو إزالة الحدود بين العراق وسوريا؛ لتحقيق الحلم التاريخي –كما يزعمون- برؤية الخلافة وإنهاء الحدود المصطنعة[70].

وإتصالاً بما سبق، فإن تنامي تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بخاصة أدى إلى تراجع بعض الخصائص السيادية للدول تحت وطأة ضغوطات العولمة، وأصبح لتأثيرها ملامح بارزة وهي كما يلي[71] :

1. التأثير عبر المساومة: وهو التأثير التقليدي الذي يتبع التفاوض مع الدولة بخصوص بعض القضايا التي يمكن التعامل معها بالتوافق بين الطرفين، (ما حدث مؤخرا بين الحكومة التركية و حزب العمال الكردستاني).

2. الانتقال من مساومة الدولة على الشراكة في بعض وظائفها إلى "الاختراق الموازي: الذي يمكن هذه الفواعل من القيام بأدوار موازية لأدوار الدولة تصل إلى حد فرض قوانينها الخاصة، بخاصة في حال الفشل الكلي للدولة، أو انسحابها من بعض المناطق الحركات الجهادية المسلحة في مالي.

3. التسارع المفرط في القدرة على النفاذ العابر للقومية: باستخدام وسائل الاتصال المعولمة في نقل الخبرات وتوسيع دائرة الانتماء والتعاطف والدعم والتمويل، وزيادة حيز التأثير .

4. الاستثمار في البعد المحلي والهوياتي: وهذا على الرغم من النفاذية العابرة للقوميات؛ إذ يبقي عدد من هذه الفواعل على انتماءاته الداخلية بخاصة من حيث الشعارات (القاعدة وتلون شعاراتها من منطقة إلى أخرى).

5. التأثير الفوقي أو العلوي: انطلاقا من التحرك دون مراعاة فكرة الحدود التقليدية بين الدول واستغلال مفرزات "المجتمع العالمي" من جهة (الجماعة الإرهابية التي استهدفت تيقنتورين في الجزائر وهي هجين مشكل من عدة جنسيات، ومظاهر فشل بعض الدول من جهة أخرى)

وخلاصة القول، لا بد من الإشارة أنه على الرغم ما تتصف به بالفواعل العنيفة من غير الدول من صفات عدوانية، من القتل والتدمير والإرهاب وتهجير وسلب وتهريب ونزاعات داخلية، وتأجيج الصراعات الطائفية، لكن الواقع يخبرنا عن وجود عدد من هذه الفواعل العنيفة تحصل على دعم الدول الأخرى للقتال نيابةً عنها، من خلال تقويض سيادة الدولة، وكسر احتكار الدولة كفاعل وحيد بإمكانه ممارسة العنف المشروع؛ حيث تتبنى هذه الفواعل العديد من نشاطات ومن أهمها الإرهاب، والذي بدوره يؤثر في سيادة الدولة، إذ يوصلون رسالة تحدي للدولة بأنها ليس الفاعل الوحيد الذي بإمكانه استخدام العنف، واحتكارها، حتى ان هذه الفواعل بإمكانها إنشاء مساحة موازية للنظام السياسي القائم، تخلق إحتكار بديلا للقوة، من خلال نشاطاتهم عن طريق استخدام العنف لفرض قواعدهم أو تعزيز أفكارهم وتوسيع نفوذهم؛ لإضعاف الشرعية العامة للنظام السياسي، وفضلاً عن ذلك فإن الفواعل العنيفة من غير الدول مثل (داعش) الارهابي، تسهم في تدمير الاقتصاد الوطني؛ حيث تعمل هذه الجماعات على توفير الموارد المالية لتمويل نشاطاتها من خلال استنزاف موارد واقتصاد الدولة، كما عمل تنظيم (داعش) الإرهابي بعد دخوله محافظة الموصل وسرقته ملايين الدولارات من المصارف الاهلية والحكومية، واستحواذه على حقول النفط وبيعها بأبخس الاثمان، وتهريبها إلى تركيا ودول أوروبا، كذلك استحواذ التنظيم على الإيرادات المالية للكثير من العقارات والمشروعات التجارية، وشكّل ذلك نزيفاً مستمراً لاقتصاد الدولة، بعد أن عجزت الحكومة المركزية في بغداد عن التحكم بالموارد كافة، كل ذلك أدى إلى انتهاك سيادة الدولة والتأثير في قوتها، ووزنها السياسي المحلي والإقليمي والدولي، وظهورها بمظهر الدول الضعيفة والهشة.

سادساً: سمات وخصائص الفواعل العنيفة من غير الدول ودوائر انتشارها

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 295-319

أنَّ الفهم الوافي للفواعل العنيفة من غير الدول يستوجب الوقوف عند الخصائص التي تنفرد بها هذه الفواعل عن غيرها، والتي يمكن حصرها في الآتي:

1. **خاصية العنف أو التهديد به**: تتميز الفواعل العنيفة من غير الدول، بتوظيف العنف لغرض تحقيق أهداف سياسية، كما يعد التهديد بالعنف من الخواص الأساسية للنشاطات التي تقوم بها هذه الفواعل لغرض إثارة الرعب والخوف في نفوس الجمهور المستهدف بهدف الضغط على السلطة، وغالبا ما يتم استخدام العنف ليس كتكتيك عسكري يهدف إلى الاستيلاء على السلطة، ولكن كوسيلة لجعل الوضع السياسي الراهن غير مستدام، ويمكن أن يتخذ العنف في هذا السياق أشكالاً لا حصر لها، ولا سيما تجاه المدنيين؛ وتشمل القتل والاغتصاب والخطف والتعذيب والابتزاز، والهجمات على المحاصيل، ومصادر المياه، والأسواق المحلية، والبنى التحتية المدنية الأخرى، مثل المدارس والمكاتب الإدارية؛ ونصب الكمائن على الطرق التجارية وخطوط الكهرباء وما إلى ذلك، والابتزاز، وتهريب المخدرات، وتجارة الأخشاب أو الماس بشكل غير قانوني.[72]
2. **خاصية النشاط المنظم** : تمتلك التنظيمات الإرهابية والمجاميع العنفية المسلحة تنظيماً هرمياً وقيادة مسؤولة عن التخطيط والتوجيه لأفراد التنظيم، ولا يمكن تصور التأثير الكبير الأنشطة هذه التنظيمات إلا عن طريق وجود هذه الخاصية التي تعمل على إدارة وضبط ورسم مسيرة التنظيم.[73]
3. **تخطي الحدود الجغرافية** : يتميز نشاط المجاميع العنفية بأنه نشاط عبر وطني إذا لا يتقيد بنطاق جغرافي محدد، لذا فقد نفذت العديد من الأنشطة الإرهابية في اراضي دول مختلفة بسبب طبيعة العمليات التي يتطلب تنفيذها أن تكون في أكثر من دولة واحدة، كما يحصل في حوادث إختطاف الطائرات على سبيل المثال، أو عندما تستهدف التنظيمات الإرهابية مصالح أكثر من دولة أو جهة متحالفة فيما بينها، فالأعمال الارهابية ليس لها حدود معينة، كـ(داعش) الارهابية الذي يعد من الفواعل العنيفة من غير الدول فهو لم يتقيد بالحدود الاقليمية للدولة الذي وجد فيها، فقد توسع وارتكب اعمال ارهابية في اراضي دول وقارات اخرى كالعمليات الارهابية التي تبناها في فرنسا وفي بريطانيا ومناطق تواجده في قارة افريقيا واسيا[74] .
4. **الهدف السياسي للنشاط** : يعد الوصول إلى الهدف السياسي هو الغاية النهائية من النشاط الذي تقوم بها الفواعل العنيفة والتنظيمات الإرهابية بهدف الضغط على أصحاب القرار السياسي لتلبية مطالب هذه التنظيمات، الذي يمنحه أهمية إستراتيجية كبيرة وخطورة في ذات الوقت[75] .

تتراوح دوائر نشاط الفواعل العنيفة من غير الدول بين الدائرة المحلية والإقليمية والعالمية، وتخضع قدرة النفاذ العابر للقومية لهذه الجماعات لعوامل أهمها قدرتها العسكرية والمالية وعدد أعضائها وعلاقاتها بالجماعات خارج حدودها ومدى هشاشة الدول الموجودين على إقليمها، وكذلك لطبيعة أهدافها، وهذه الدوائر هي:

1. الدائرة المحلية: في بعض الحالات يقتصر نطاق نشاط بعض الفواعل العنيفين من غير الدول على حدود دولة واحدة؛ بالنظر إلى كون أهدافها تتعلق أساسا بمطالب سياسية تحررية أو انفصالية، نذكر على سبيل المثال: (**جماعة أبو سياف**) في الفلبين التي تهدف من خلال استخدام القوة خطف وتقتيل الأجانب، واستهداف الكنائس إلى إقامة دولة إسلامية في غرب جزيرة (مينداوا)، وكذلك جماعة (إيتا –ETA) الانفصالية في اسبانيا، والجيش الجمهوري الايرلندي [76].

2. الدائرة الإقليمية: حيث يتسع النطاق الذي ينشط فيه الفواعل العنيفة من غير الدول ليشمل إقليماً بعينه، عبر استغلال مختلف الفرص التي تمنحها وسائل الاتصال الحديثة والمتاحة بأقل التكاليف، وتؤمنها بيئة الانفلات الأمني الناجمة عن فشل الدولة في هذا الإقليم، كما ويقتصر نشاطها على الإقليم

الضيق الذي لا يتجاوز الأراضي الذي يوجد فيه هذا الفاعل، وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيم (داعش) الإرهابي قبل توسيع نشاطاتاته وتبنيه لعمليات خارج الإقليم المتواجد عليه.[77]

3. الدائرة العالمية: ان توسع نطاق نشاط الفواعل العنيفة من غير الدول يؤدي إلى تأثيرها في العديد من المناطق والأقاليم ، ليصل في بعض الأحيان إلى تشكيل تحالفات إستراتيجية يعمل كفاعل عالمي عن طريق تقديم الدعم لجماعات أخرى أصغر منه، ولنا في تنظيم القاعدة بمختلف تفرعاته في أفغانستان وباكستان والسودان (وفي المغرب العربي وشمال إفريقيا) مثال بارز، وقد أثبت هذا التنظيم عالميته من خلال نشاطاته ؛ حيث تبنى العديد من التفجيرات البعيدة عن مواقع تواجدها كتفجيرات مدريد و واشنطن وبالي، والرياض وغيرها، وما يجب الإشارة إليه هنا، هو أن هذه المجالية العابرة للحدود تتطلب هيكلة شبكية فضفاضة تقوم على تشكيل تحالفات استراتيجية خارجية على نحو التقارب الذي وقع بين (القاعدة) و(الجماعة الإسلامية في أندونيسيا) والذي أسفر عن تنفيذ تفجيرات بالي 2002.[78]

الاستنتاجات:

1. إنّ الفواعل العنيفة من غير الدول هي في الحقيقة نمط من أنماط الفواعل من غير الدول، وهم كل الجماعات أو المنظمات التي تتمتع بالاستقلال أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافها بالعنف والقوة، والتمثيل أي تمثيل أتباعها والمؤيدين لها، و(النفوذ) أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها، التي أدت دوراً مهماً في الحالات الصراعية، كأمراء الحروب، والميلشيات، والقوات شبه العسكرية، وحركات التمرد، والمنظمات الإرهابية، والأفراد ذوي السلطة الخارقة، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، أنظمة وأقاليم الأمر الواقع التي تؤدي وظائف لا ترتبط عادة مع الحكومات الوطنية.

2. ساهم الانفلات والتسيب في مؤسسات الدولة في تشكيل العديد من الفواعل العنيفة من غير الدول، والتي منحتها بيئة خصبة لتنامي نشاطاتها غير الشرعية العنيفة في ظل فشل المؤسسات ومقدرتها على السيطرة، مسببة حالة من عدم الاستقرار والفوضى من خلال تفكك دور الدولة وطبيعة الهدف الذي تسعى لتحقيقه.

3. بسبب حجم القدرات والإمكانيات العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها الفواعل العنيفة من غير الدول، أدى إلى بروز نمط جديد من الحروب تحت مسمّى (الحروب اللاتماثلية) التي يكون أحد أطرافها فاعلاً من غير الدول، وتختلف كثيرًا عن الحروب التقليدية بدءاً من اعلان الحرب، وصولاً إلى اعتماد حرب العصابات والمدن واستغلال المدنيين دروعاً.

هوامش البحث:

(1) زانا كريم نجم، **الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية**، ط1، مطبعة كارو للنشر والتوزيع، السليمانية – العراق، 2021، ص24.

(2) حسنين توفيق ابراهيم، **النظام الدولي الجديد**، مجلة عالم الفكر، عدد ابريل، الكويت، 1995، ص45.

(3) Vasseur Michael, et al. **Understanding and Reducing the Ability of Violent Nonstate Actors to Adapt to Change**,RAND CORP, SANTA MONICA ,California, United States of America, 2022, p2.

(4) رشا سهيل محمد زيدان، **تأثير الفواعل المتطرفة على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط: تنظيم الدولة الاسلامية أنموذجاً**، مجلة دراسات اقليمية، السنة14، العدد46، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2020، ص225.

Current Trends & Future DCAF and Geneva Call, Armed Non-State Actors:) [5](Challenges, (DCAF, DCAF Horizon), working paper, no.5 ,2015, p7.

demobilization and Danish Institute for International,**Studies, Disarmament,** ([6]) **reintegration: transforming armed non- state actors**" DIIS Policy Brief 2014, p.2

([7]) ايمان أحمد رجب، **تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس**، رسالة دكتوراه، (غير منشورة) جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة - مصر، 2014، ص51-25.

Bartolomei, Jason, William Casebeer, and **Troy Thomas, Modeling violent non-state**)[8](**actors: a summary of concepts and methods,** air force acadfmy colorado springs co inst for information technology applIcations, 2004,p12.

([9]) سميرة فتحي فتوح مرسي، **دور الفواعل العنيفة من غير الدول في صراعات الشرق الادنى حزب العمال الكردستاني نموذجاً**، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة حلوان، كلية التجارة الخارجية وادارة الاعمال، قسم العلوم السياسية، 2021، حلوان – مصر، ص27.

([10]) شهرزاد ادمام، **الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر والمفاهيم والنظرية**، مجلة سياسات عربية، العدد8، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2014، ص79-80.

([11]) أنور محمد فرج محمود، **الفاعلون من غير الدول والدول الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط**، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد9، السنة5، جامعة التنمية البشرية، 2017، ص269.

([12]) خالد حنفي، **تكيف ام فوظى: اختبار عدم استقرار في مراحل ما بعد الثورات**، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات سياسية، العدد196، مؤسسة الاهرام، القاهرة - مصر، 2014، ص81.

Phil WILLIAMS, **Violent non-state Actors And National and international** ([13]) **security**, Swiss Federal Institute of Technology,Zurich - Switzerland, 2008,p38.

([14]) صباح عبد الصبور عبد الحي، **استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية تنظيم القاعدة أنموذجاً**، ج2، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، إسطنبول – تركيا، 2016، ص11.

([15]) حسنين توفيق ابراهيم، **الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي: تحديات راهنة وآفاق مستقبلية**، كراسات استراتيجية، العدد299، المجلد28، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، 2019، ص23.

([16]) أشواق عباس، **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة: مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني**،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2016، ص28.

Mehran Kamrava, **Fragile Politics: Weak States in the Greater Middle East,** C. ([17]) .Hurst and Co. publishers, Ltd, London, 2016,p121

([18]) أحمد عاطف، **الجيوش الموازية: ملامح تجييش نظامية للمليشيات في الشرق الاوسط**، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد 19، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة، 2017، ص30-33.

([19]) جمال نصار **ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة - قطر، 2015، ص5.

([20]) عثمان علي حسن، **الإرهاب الدولي .. مظاهرة القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي** العام، ط1، كردستان العراق، 2006، ص 51؛ **وأيضاً** حمدان رمضان محمد، **الإرهاب وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجلد 11، العدد 1، جامعة الموصل - العراق، 2011، ص278

Compton, J. Bernhard, **Violent Non-State Actors in the Middle Eastern Region,**)[21](Small Wars Journal , United States, 2008, p3.

([22]) فكيري شهرزاد، **القضايا العربية المعاصرة : الرهانات والتحديات: الفواعل العنيفة من غير الدول وتحديات اعادة تأهيل المناطق المحررة من الجماعات المسلحة "دراسة تحليلية للجيوش الموازية في المنطقةالمنطقة العربية"**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان –الأردن، 2019، ص131-132.

(23) إيـجـي نـاغـاسـاوا، **مستقبل أنظمة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي**، ترجمة محمود عبد الواحد القيسي، مجلة إضافات العددان (31، 32)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2015، ص135-140.

(24) John MacKinlay, **Defining warlords**, **International** Peacekeeping, Vol, 7, No. 1, 2000, P.48.

(25) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Human Rights, (Terrorism and Counter-terrorism, P.5-6.

(26) أحمد زكريا الباسوسي، **دور محدد الطاقة في استراتيجية الفواعل المسلحة العنيفة، في الشرق الأوسط**: حالتا تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد2، المجلد23، جامعة القاهرة، 2022، ص126.

(27) جهاد عبد الملك عودة، محمد عبد العظيم الشيمي، ريهام محمد أحمد احمد حسين،**الفواعل العنيفة من غير الدول: رؤية استطلاعية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، العدد3، المجلد31، جامعة حلوان، القاهرة - مصر، 2017، ص568.

(28) سيف نصرت توفيق الهرمزي، **فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، جامعة تكريت، 2017، ص148.

(29) إيمان رجب، **الهوية المركبة ام المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الاوسط**، كراسات استراتيجية، العدد255، المجلد24، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر، 2015، ص14.

(30) Ayush Banerjee**, The Rise of Violent Non State Actors and Its Influence on a Region of Armed Conflict**, International Journal of Management and Applied Science,Volume4, Issue2, KOLKATA- indian,2018, p36.

(31) Keith Krause and Jennifer Milliken,"**The Challenge of Non-State Armed Groups",** Contemporary Security Policy, Vol. 30, No. 2, 2009, P.204.

(32) أ.أ. ميرونـوف، **الأطروحـات الخاصـة بتطـور الشـركات متعـددة الجنسـيات**، ترجمـة: علـى محمـد تقـي عبـد الحسين،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1986 ، ص 34-35 .

(33) أمـين السـيد أحمـد لطفـي،**المحاسـبة الدوليـة و الشـركات متعـددة الجنسـية**،ط1 الـدار الجامعيـة، الإسـكندرية – القاهرة،2004،ص36.

(34) محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للطباعة و النشر، القاهرة -مصر، 2005، ص26.

(35) Negandhi, Anant R., and B. Rajaram Baliga. **Tables are turning: German and Japanese multinational companies in the United States**. Vol. 33. Cambridge, Mass.: Oelgeschlager, Gunn & Hain; Königstein: A. Hain, 1981, p87.

(36) بلال علي النسور، **العولمة وأثرها على الدول العربية**، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان - المملكة الاردنية الهاشمية، 2014، ص39.

(37) جهاد محمد حسن، **حروب الجيل الرابع وتوظيف الميليشيات والمرتزقة**، ط1، مركز بيت المقدس للدراسات، قبرص، ب.ت، ص21.

(38) فريدريك ويري، وأرييل أ. آرام، **ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت - لبنان، 2015، ص7.

(39) مصطفى احمد ابو الخير، **الشركات العسكرية والامنية الخاصة دراسة قانونية وسياسية**، ط1، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2008، ص191.

(40) مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1، دار بلقيس للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007، ص 209.

(41) سماح نجم كاظم، **دور الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في الشرق الاوسط**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق - بغداد، 2021، ص2.

(42) علي حمزة عسل الخفاجي، **التنظيم القانوني للمسؤلية الجنائية للشركات الامنية الخاصة في العراق**، مجلة جامعة بابل، العدد6، المجلد22، كلية العلوم الانسانية، 2014، ص1256.

(43) Jose L Gomez del Prado, "**Privatising security and war**, Issue 37 Oxford Forced Migration Review, March 2011, p: 18

(44) حسام الدين محمد سويلم، **خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق**، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، 2005، ص15.ص15.

(45) باسل يوسف النيرب، **المرتزقة : جيوش الظل**، ط1، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، 2008، ص 9-2.

(46) اوائل محمد اسماعيل، **الانسحاب الامريكي من العراق بين المصداقية واستمرار الشركات الامنية**، مجلة السياسية والدولية، العدد19، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2011، ص 186.

(47) شون ماكفيت، **المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي**، ترجمة: إبراهيم البيلي محروس، واحد مكي زيدان، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت - لبنان، 2016ص21.

(48) Schreier Fred, and Marina Caparini. **Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies**. Vol. 6. Geneva: DCAF, 2005, p14.

(49) عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2010، ص36.

(50) محمد أحمد عقلة المومني، **الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين**، ط1، دار الكتاب الثقافي، عمان - الاردن، 2005، ص13.

(51) يسرى الجوهري، **الجغرافية السياسية والمشكلات العالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية - مصر، 19933، ص95.

(52) ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية - مصر، 2005، ص62.

(53) هادي العلوي، **قاموس الدولة والاقتصاد**، ط1، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧، ص57.

(54) Claire Mcloughlin, **Topic Guide on Fragile States, Governance and Social Department,** University Of Birmingham, UK, 2009, p.8.

(55) Diana Cammack and Dinah McLeod, **Donors and The Fragile States Agenda: A Survey Of Current Thinking And Practice**, Report Submitted to The Japan International Cooperation Agency, Poverty and Public Group Oversea Development Institute, London, UK, March 2006, p.17.

(56) نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية**، ترجمة: سامي الكعكي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 2007، ص8.

(57) مارتن غريفش، تيري اوكالاهان، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، ط1، مركز الخليج للأبحاث والدراسات، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص221.

(58) نيبال جميل عز الدين، **اثر صعود الميليشيات على الاستقرار الاقليمي...الحوثيون نموذجاً**، مجلة السياسة الدولية، العدد216، المجلد45، مؤسسة الاهرام، القاهرة – مصر، 2019، ص26.

(59) Van den Berge, **Analyzing Middle Eastern armed non state actors' foreign policy,** Global Security Studies, Institute of Security and Global Affairs, Vol. 7, issues 3, Summer 2016, p.27

(60) محمد عبد السلام، **نظرية الفراغ: التعامل مع المناطق الخالية من السيطرة في الشرق الاوسط**، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد26، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة، 2018، ص6.

(61) Maurice Herson (Editor), **Armed non-state actors and displacement in armed conflicts,** (Geneva: The Swiss Federal Department of Foreign Affairs), 2013, p.10.

(62) علي الدين هلال، **حال الامة العربية (2013-2014) مراجعات ما بعد التغيير**، مجلة المستقبل العربي، العدد424، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2014، ص22.

(63) مصطفى شفيق علام، **التصعيد اللامتماثل: توظيف الميليشيات المسلحة في الصراعات الاقليمية**، مفاهيم المستقبل، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد26، مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة، 2018، ص10-11.

(64) Eran Zohar, **A New typology of contemporary armed non state actors: interpreting the diversity, Studies in Conflict and Terrorism**, Rutledge, Vol. 39, No. 5, 2016, p.431.

(65) نيبال جميل عز الدين، **اثر صعود الميليشيات على الاستقرار الاقليمي...الحوثيون نموذجاً**، المصدر السابق، ص28.

(66) Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener**, Engagement non-state armed actors in state and peace- building: options and strategies**, International Review in the Red Cross, Cambridge University Press, Vol. 93, No. 883, September 2011, p.5.

(67) أبعاد **ومحددات "السياسة الخارجية للميليشيات المسلحة في الإقليم**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نقلا عن المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، متاح على الراب https://rawabetcenter.com/archives/3923 ، آخر زيارة للموقع بتاريخ 16-7-2022.

(68) Jerry M.Sharp, **Yemen:civil war and regional intervention**, Congress Research Paper, Congress Research Service, USA, 24 August, 2018, P22.

(69) إيمان رجب، **اللاعبون الجدد: أنماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد187، مؤسسة الاهرام، مصر - القاهرة، 2012، ص19.

(70) شاهو القره داغي، شمال حسين مصطفى، **اثر الفواعل من غير الدول على الفوضى الاقليمية**، كيوبوست، 2021، ص8؛ ومتاح على الرابط https://www.qposts.com آخر زيارة للموقع بتاريخ 16-7-2022.

(71) خالد حنفي علي، **ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول**، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، العدد192، المجلد48، مؤسسة الاهرام، القاهرة - مصر، 2013، ص3.

(72) **The role of non-state actors in building** human security, Centre Claude Bruderlein**,** for humanitarian dialogue, Geneva, Switzerland, 2000, p8.

(73) هبة الله احمد خميس، **الارهاب والعولمة، اكاديمية نايف للعلوم الامنية**، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2002، ص101.

(74) راضية موسي، وسمية سهلي، **أثر التنظيمات الإرهابية على الأمن الدولي – داعش أنموذجاً**، رسالة ماجستير، جامعة العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص9.

(75) احمد ابراهيم محمود، **الارهاب الجديد الشكل الرئيسي المسلح في السياسة الدولية**، مجلة السياسية الدولية، العدد 137، السنة38، مؤسسة الأهرام، القاهرة - مصر، 2002، ص45-50.

(76) Georges ABI-SAAB, et al, **Transnationality, War and the Law¨, in: A Report on a Roundtable on the Transformation of Warfare, International Law, and the Role of Transnational Armed Groups**, (USA, Program On Humanitarian Policy And Conflict Research Harvard University, Apr 2006), p10

(77) جاسم محمد طه، **اثر ادوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي و الامني في المنطقة العربية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد14، جامعة تكريت، 2018، ص294.

(78) إيمان رجب، **القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، مؤسسة الاهرام، القاهرة - مصر، 2013، ص12.

المصادر العربية بالترجمة الإنكليزية:

1. Zana Karim Najm, Non-State Actors and Their Role in Global Politics, 1st Edition, Karo Press for Publishing and Distribution, Sulaymaniyah - Iraq, 2021, p. 24.
2. Hassanein Tawfiq Ibrahim, The New International Order, World of Thought magazine, April issue, Kuwait, 1995, pg. 45.
3. Rasha Suhail Muhammad Zaidan, The Impact of Extremist Actors on the Phenomenon of Political Instability in the Middle East Region: The Islamic State Organization as a Model, Residence Studies Journal, Year 14, Issue 46, Studies Center, University of Mosul, 2020, p. 225.
4. Iman Ahmed Ragab, The Impact of Identity on the Behavior of Actors from Arab Countries: A Case Study of Hezbollah and Hamas, Ph.D. Thesis, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Cairo - Egypt, 2014, pp. 51-25.
5. Samira Fathi Fatuh Morsi, The Role of Non-State Violent Actors in Near East Conflicts, the Kurdistan Workers' Party as a Model, Master Thesis (unpublished), Helwan University, Faculty of Foreign Trade and Business Administration, Department of Political Science, 2021, Helwan - Egypt, p. 27.
6. Shahrzad Adam, Non-State Violent Actors: A Study of Frameworks, Concepts, and Theory, Arab Policy Journal, Issue 8, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha - Qatar, 2014, pp. 79-80.
7. Anwar Muhammad Faraj Mahmoud, Non-State Actors and Failed States, A Study from the Perspective of the New Middle Ages in the Middle East, Journal of Legal and Political Studies, Issue 9, Year 5, University of Human Development, 2017, p. 269.
8. Khaled Hanafi, Takif or Fawzi: Testing instability in the post-revolutionary stages, International Politics Journal, Appendix to Political Attitudes, Issue 196, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, 2014, p. 81.
9. Sabah Abdel-Sabour Abdel-Hay, The Use of Electronic Force in International Interactions, Al-Qaeda as a Model, Part 2, Egyptian Institute for Studies, Political Studies, Istanbul - Turkey, 2016, p.11.
10. Hassanein Tawfiq Ibrahim, Armed Non-State Actors in the Arab World: Current Challenges and Future Prospects, Strategic Pamphlets, Issue 299, Volume 28, Center for Political and Strategic Studies, Cairo - Egypt, 2019, p. 23.
11. Ashwaq Abbas, The Crisis of Building the Contemporary Arab State: A Critical Approach to the Concept of Reform and the Problem of Rational Integration, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut - Lebanon, 2016, p. 28.
12. Ahmed Atef, Parallel Armies: Features of the Regular Army of Militias in the Middle East, Trends of Events Journal, Issue 19, Future Center for Research and Advanced Studies, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2017, pp. 30-33.
13. Jamal Nassar, The Phenomenon of Terrorism: Its Determinants and the Reality of International Confrontation and Contradictions, Al Jazeera Center for Studies, Doha - Qatar, 2015, p.5.
14. Othman Ali Hassan, International Terrorism.. Legal and Political Demonstration in Light of the Provisions of Public International Law, 1st edition, Iraqi Kurdistan, 2006, p.

51; Also, Hamdan Ramadan Muhammad, Terrorism and its Repercussions on Global Peace and Security: An Analytical Study from a Social Perspective, Research Journal of the College of Basic Education, Volume 11, Number 1, University of Mosul - Iraq, 2011, p. 278
15. .15Fakiri Shahrazad, Contemporary Arab Issues: Stakes and Challenges: Non-State Violent Actors and the Challenges of Rehabilitating Areas Liberated from Armed Groups, "An Analytical Study of Parallel Armies in the Region, The Arab Region", Academic Book Center, Amman - Jordan, 2019, pp. 131-132.
16. Eiji Nagasawa, The Future of Post-Colonial Regimes in the Arab World, Translated by Mahmoud Abdel Wahed Al-Qaisi, Additions Journal, Issues (31, 32), Center for Arab Unity Studies, Beirut - Lebanon, 2015, pp. 135-140.
17. Ahmed Zakaria Al-Basousi, The Role of Specific Energy in the Strategy of Violent Armed Actors, in the Middle East: The Cases of Al-Qaeda and the Islamic State (ISIS), Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Issue 2, Volume 23, Cairo University, 2022, p. 126.
18. Jihad Abdel-Malik Odeh, Mohamed Abdel-Azim El-Shimi, Reham Mohamed Ahmed Ahmed Hussein, Non-State Violent Actors: An Exploratory View, Scientific Journal for Research and Studies, Issue 3, Volume 31, Helwan University, Cairo - Egypt, 2017, p. 568.
19. Saif Nusrat Tawfiq Al-Harmzi, New Actors of the International Order in the Twenty-First Century, Tikrit Journal of Political Science, Issue 11, University of Tikrit, 2017, p. 148.
20. Iman Rajab, Compound Identity or Interest? Determinants of Non-State Violent Actors' Behavior in the Middle East, Strategic Pamphlets, Issue 255, Volume 24, Center for Political and Strategic Studies, Cairo - Egypt, 2015, p. 14.
21. A.A. Mironov, Theses on the Development of Multinational Corporations, Translated by: Ali Muhammad Taqi Abd al-Hussein, 1st Edition, University Press Office, Algeria, 1986, pp. 34-35.
22. Amin El-Sayed Ahmed Lutfi, International Accounting and Multinational Companies, 1st edition, University House, Alexandria - Cairo, 2004, p. 36.
23. Muhammad al-Mabrouk Abu Zaid, International Accounting and its Implications for the Arab Countries, 1st Edition, ITrac for Printing and Publishing, Cairo - Egypt, 2005, p. 26.
24. Bilal Ali Al-Nsour, Globalization and its Impact on Arab Countries, 1st Edition, Dar Jalis Al-Zaman for Publishing and Distribution, Amman - The Hashemite Kingdom of Jordan, 2014, p. 39.
25. Jihad Muhammad Hassan, Fourth Generation Wars and the Employment of Militias and Mercenaries, 1st Edition, Beit Al-Maqdis Center for Studies, Cyprus, PT, p. 21.
26. Frederick Wehrey, and Ariel A. Aram, Taming Militias: Building National Guards in Fractured Arab Countries, Carnegie Middle East Center, Beirut - Lebanon, 2015, p. 7.

27. Mustafa Ahmed Abu Al-Khair, Private Military and Security Companies: A Legal and Political Study, 1st Edition, Dar Itrac for Printing, Publishing and Distribution, Cairo - Egypt, 2008, p. 191.
28. .28Mouloud Dedan, Investigations in Constitutional Law and Political Systems, 1st Edition, Dar Belqis for Publishing and Distribution, Algeria, 2007, p. 209.
29. .29Samah Najm Kazem, The Role of Private Security and Military Companies in the Middle East, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq - Baghdad, 2021, p. 2.
30. Ali Hamza Asal Al-Khafaji, Legal Regulation of Criminal Responsibility for Private Security Companies in Iraq, Babylon University Journal, Issue 6, Volume 22, College of Humanities, 2014, p. 1256.
31. Hossam El-Din Mohamed Swailem, Privatizing Wars and the Role of Mercenaries and Their Applications in Iraq, 1st Edition, The Egyptian General Book Organization, Cairo - Egypt, 2005, p.15, p.15.
32. Basil Youssef Al-Nayrab, Mercenaries: Army of Shadow, 1st Edition, Obeikan for Publishing and Distribution, Riyadh - Saudi Arabia, 2008, pp. 2-9.
33. Awael Muhammad Ismail, The American withdrawal from Iraq between credibility and the continuation of security companies, Political and International Journal, Issue 19, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2011, p. 186.
34. Sean McFate, The New Mercenaries, Private Armies and What They Mean to the International Order, Translated by: Ibrahim Al-Bayli Mahrous, Wahid Makki Zaidan, 1st edition, Thought Industry Center for Studies and Research, Beirut - Lebanon, 2016, p. 21.
35. Abdel Qader Muhammad Fahmy, Partial and Total Theories in International Relations, 1st Edition, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2010, p. 36.
36. Muhammad Ahmad Uqla Al-Momani, Political Geography and Geopolitics in the Twenty-First Century, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, Amman - Jordan, 2005, p. 13.
37. Yusra El-Gohary, Political Geography and Global Problems, University Youth Foundation, Alexandria - Egypt, 19933, pg. 95.
38. Majed Ragheb Al-Helou, Political Systems and Constitutional Law, 1st Edition, Manshaat Al-Maarif, Alexandria - Egypt, 2005, p. 62.
39. Hadi Al-Alawi, Dictionary of the State and Economy, 1st edition, Dar Al-Kunouz Al-Adabiyah, 1997, p. 57.
40. Noam Chomsky, Failed States: The Abuse of Power and the Challenge to Democracy, translated by: Sami Al-Kaaki, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 2007, p. 8.
41. Martin Griffiths, Terry O'Callaghan, Basic Concepts in International Relations, 1st edition, Gulf Center for Research and Studies, United Arab Emirates, 2008, p. 221.
42. Nepal Jamil Ezz El-Din, The Impact of the Militia's Rise on Regional Stability... The Houthis as a Model, International Policy Journal, Issue 216, Volume 45, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, 2019, p. 26.

43. Muhammad Abd al-Salam, The Theory of Emptiness: Dealing with Areas Free of Control in the Middle East, Trends of Events Journal, Issue 26, Future Center for Research and Advanced Studies, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2018, p.6.
44. Ali El-Din Hilal, The State of the Arab Nation (2013-2014) Post-Change Reviews, The Arab Future Magazine, Issue 424, Center for Arab Unity Studies, Beirut - Lebanon, 2014, p. 22.
45. Mustafa Shafiq Allam, Asymmetric Escalation: Employing Armed Militias in Regional Conflicts, Concepts of the Future, Event Attitudes Journal, Issue 26, Future Center for Research and Advanced Studies, Abu Dhabi - United Arab Emirates, 2018, pp. 10-11.
46. Dimensions and Determinants of "Foreign Policy of Armed Militias in the Region", Rawabet Center for Research and Strategic Studies, quoted by the Regional Center for Strategic Studies, available at the link https://rawbetcenter.com/archives/3923, last visited on 7-16-2022.
47. Iman Ragab, New Players: Patterns and Roles of Non-State Actors in the Arab Region, International Politics Journal, Issue 187, Al-Ahram Foundation, Egypt - Cairo, 2012, p. 19.
48. Shaho Al-Qara Daghi, Shamal Hussein Mustafa, The Impact of Non-State Actors on Regional Chaos, Q-Post, 2021, p. 8; It is available at the link https://www.qposts.com. The last visit to the site was on 16-7-2022.
49. Khaled Hanafi Ali, After the State: Requirements for Understanding the New Wave of Non-State Actors, International Politics Journal, Appendix to Theoretical Directions, Issue 192, Volume 48, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, 2013, p. 3.
50. Hebat Allah Ahmed Khamis, Terrorism and Globalization, Naif Academy for Security Sciences, Riyadh - Saudi Arabia, 2002, p. 101.
51. Radia Musa, and Sumaya Sahli, The Impact of Terrorist Organizations on International Security - ISIS as a Model, Master Thesis, Al-Arabi University, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Algeria, 2016, p.9.
52. .Ahmed Ibrahim Mahmoud, The New Terrorism, the Main Form of Armed Forces in International Politics, International Policy Journal, Issue 137, Year 38, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, 2002, pp. 45-50.
53. Jassem Muhammad Taha, The Impact of the Roles of Non-State Actors on Political and Security Stability in the Arab Region, Tikrit Journal of Political Science, Issue 14, University of Tikrit, 2018, p. 294.
54. .Iman Ragab, The Competing Force: Introductions to the Analysis of Violent Non-State Actors in Transitional Phases, International Politics Journal, Issue 192, Al-Ahram Foundation, Cairo - Egypt, 2013, p. 12.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 295-319

The impact of non-state violent actors on the political and security stability of the state

Anmar Noori Khafif Al-Qara Goli
Assit. Prof. Dr. Shaimaa Mohammed Jawad
u.atomysor.edbs@uomustansiriyah.edu.iq
anmarnoori@uomustansiriyah.edu.iq
009647716670412 009647822182532

Abstract

In recent years, armed and terrorist groups have spread under different names, their language is weapons and force, as these groups exploit the state of conflict and war, as is the case in Iraq, Syria, Libya... and other countries, and in the event of the end of the conflict, the state finds itself in a state of great confusion in dealing With those armed groups and militias between civil or military integration, they also find a second difficulty in rehabilitating the liberated areas from the grip of terrorist groups, and accordingly, in this research, we will try to provide an analysis of the violent non-state actors that are represented in the armed groups, and their most important classifications and circles of spread And its impact on the strength and sovereignty of the state, and factors that feed these actors and contribute to strengthening them, and addressing the most prominent means and tools to deter them, especially in light of the growing subversive activities of these actors on internal security and stability, and undermining the nation-state, which affected regional and global security, and the ability of these groups to develop their military capabilities, and bypass the system the traditional security of the countries of the region; Especially after the region witnessed the terrorist organization (ISIS).

Keywords: state, non-international actors, violent actors, terrorism, state, state, security, stability.